1. **الجزء الثاني للفصل الثاني "الخلق النقدي"**
2. **العرض النقدي "الخلق النقدي و الياته":**

**1-الخلق النقدي:**

إنشاء النقود هي عملية يقوم بواستطتها النظام البنكي بتوفير أهم وسائل الدفع في الاقتصاد ، و يكون ذلك عن طريق قيام هذا النظام بتنقيد الحقوق بين مختلف الاعوان الاقتصاديين فحسب Berger :

« la création de monnaie est l’operation qui consiste a la monétisier des créances ».

أي أن خلق النقود أي كان نوعها ماهي في الواقع الا تعبيرا عن القدرة على تحويل بعض الاصول "حقيقية كقروض للاقتصاد ، شبه نقدية كتسبيقات الخزينة أو نقدية من نوع مغاير كإحتياطي الصرف" الى وحدات نقد اي أدوات تداول و خاصة مصدرها.

و بذلك فخلق النقود هو نتيجة حصول البنك على أصول متعددة و التي سبق ذكرها و التي **يُنَقِدُهَا** عن طريق إصدار سلعة خاصة تقابلها.

هي السلعة تخضع لقواعد العرض و الطلب و عوامل المضاربة بها،هي سلعة خاصة تراكمها يكون رأسمال و ادخارها ي سلعة يحقق ثمن هو سعر الفائدة ، و انفاقها يحقق عائد أو العكس فقد يؤدي الى مجرد ارتفاع الاسعار، فهي سلعة استهلاكية و ليست سلعة انتاجية و انما هي مبادلة عندما تصبح تيارا ، و سلعة تخزين عندما تأخد صورة رصيدا ، باختصار هذه السلعة هي النقود.

**ملاحظة:**

يجب أن نميز عند دراسة إنشاء النقود بين عملية إنشاء النقود القانونية (نقود ورقية و معدنية) من طرف البنك المركزي و عملية إنشاء نقود الودائع من طرف النظام البنكي التجاري ، و يعتبر هذا التمييز مهما لإعتبارات مرتبطة بطبيعة النقود ذاتها التي تنشأ في الحالتين ، كما يعتبر مهما لأنه يحدد طبيعة السلطة و توزيعا بين مختلف الهيئات المنشأة للنقود.

يعتمد الخلق النقدي على العمليات المرتبطة بالبنك المركزي "تكوين أولي" و البنوك و المؤسسات المالية "تكوين ثانوي".

**2-أليــــــــــات خلـــــــــــــــــــــــق النقــــــــــــــــــود:**

1. **الاصدار من طرف البنك المركزي "إصدار النقود القانونية":**

في حالة البنك المركزي ، نتكلم عادة عن إصدار النقود ، وليس إنشاء أو خلق النقود ، لأن البنك المركزي لا يقوم في الواقع إلا بعملية تنقيد أصول و ديون سبق و أن تم إنشاؤها في الاقتصاد ، و بالتالي فإنه يقوم فقط بتعويض هذه الاصول و الديون المتداولة بنقود قانونية تسمح بالربط بين العمليات التي يقوم بها جميع الاعوان الاقتصاديين سواء كانوا يتعاملون عن طريق النظام البنكي أو بشكل مباشر فيما بينهم .

وعليه ، فإن إصدار النقود من طرف البنك المركزي يتم عبر تنقيد بعض الاصول ، حيث أن التنقيد هي عملية تتجسد في طبع وصك النقود القانونية مقابل حصولها على أصول حقيقية و نقدية من الجهات التي اصدرت النقود لفائدتها،و تمثل هذه الاصول العناصر المقابلة للإصدار النقدي أو غطاءه contreparties de l’émission monétaire ou couverture[[1]](#footnote-1).

وتبعا لما سبق فما هي هذه المقابلات للإصدار "مقابلات الكتلة النقدية".

* **صافي الاصول الخارجية "الذهب و العملة الصعبة ":**

يعد الذهب أصل حقيقي يمثل قوة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديين و يقوم حائز الذهب بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي فيصبح مالكه ، و يعطي مقابل ذلك نقودا قانونية الى هذه الجهة ، وهنا نقول أن البنك المركزي قد قام **بتنقيد** هذا الاصل "قيمة ذاتية و عالمية ".

مخصص أصلا كغطاء لإصدار الورقي و كأحتياطي لمنح الثقة في العملية المحلية بالنسبة للمعاملات الدولية و لمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات و أثناء الازمات الاقتصادية.

العملات الاجنبية يمكن القول ان الموجودات الخارجية في الاصول الخارجية تزيد الاصول الخارجية للبلد بتدفق العملات الاحنبية القابلة للتحويل الى داخله "زيادة الصادرات ، الاقتراض من الخارج ، هبات....." و تنخفض في حالة تدفق العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى خارجه"زيادة استيراد، منح قروض الى العالم الخارجي ، سياحة خارجية ...." و سوف نحصل في نهاية الامر "خلال فترة ومنية معنية " على رصيد يسمى صافي الاصول الخارجية يكون موجبا عندما يكون تدفق الاصول الخارجية الى الداخل أكبر من تدفقها الى الخارج، ويساوي صافي الموجودات الخارجية رصيد ميزان المدفوعات ، و بالتالي فإنه يعبر عن التغير في احتياطات الصرف الرسمية خلال الفترة.

وعليه فإن دخول عملة صعبة يترتب عنه إصدار نقدي ، و في هذه الحالة نقول أن البنك المركزي قد قام **بتنقيد** الاصول الخارجية و على العكس من ذلك ، فإن خروج العملة الصعبة سوف يترتب عنه **تدمير** للنقود الوطنية بمقدار مكافئ.

* **المستحقات الصافية على الحكومة "CNG ":**

يتجسد النشاط المالي للحكومة في مجموعة النفقات التي تقوم بها و الايرادات التي تحققها بحيث تشكل النفقات فيضا متواصلا خلال الزمن على عكس الايرادات التي تتم جبايتها بشكل متقطع .

على هذا الاساس يمكن أن لا تتوافق الايرادات زمنيا مع فيض النفق**ات** و لا تكفي لتغطيتها في لحظة معينة ، تحتاج فيها الحكومة الى مصادر تمويلية أخرى ، و قد لا تكفي الايرادات خلال فترة زمنية معينة أصلا لتمويل النفقات الحكومية سواء لان هذه النفقات تفوق الطاقة الجبائية للأقتصاد أو أن هذا الاخير يمر بفترات ركود ثقل فيها **الجباية ،** وفي كل الاحوال تحتاج الحكومة الى التمويل ، فتلجأ الى البنك المركزي لطلب الدعم المالي الكافي.

يتم تمويل الخكومة عن طريق البنك المركزي بإعطائها تسبيقات في الحساب الجاري للخزينة المفتوح لديه، و تعتبير هذه التسبيقات مستحقات على الحكومة ، و لا يقابل في الحقيقة إصدار النقود المترتب عن تقديم هذه التسبيقات أي أصل مادي ، بل يعتبر قرضا للحكومة على بياض ، اي دون وجود مستندات تغطيه.

إلا أن التسبيقات الى الحكومة في الحساب الجاري لا تشكل العنصر الوحيد الذب يسيي الاصدار النقدي لصالحها ، إذ يقوم البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوحة بشراء سندات عمومية في السوق النقدية ثم إصدارها في مراحل سابقة من طرف الخزينة قام بشرائها أعوان اقتصاديون "خاصة البنوك التجارية "و يقومون الان ببيعها في السوق النقدية.

و في كل الاحوال فإن ديون البنك المركزية على الحكومة و التي تشكل مصدرا للإصدار النقدي تتضمن التسبيقات التي منحها للخزينة و حيازنه للسندات العمومية التى اشتراها في السوق النقدية في إطار السوق المفتوحة و يشكل مجموعة هذه العناصر مستحقات على الحكومة و في إطار الاحصائيات النقدية ، يأخد هذا البند بشكل صافي بعد طرح ودائع السلطات العمومية لدى النظام البنكي.

* **مستحقات على الاقتصاد "CNE":**

يقوم البنك المركزي عند الحاجة بمنح قروض للأقتصاد عن طريق البنوك التجارية انطلاقا من صفته كبنك للبنوك يشكل بالنسبة لها الملجأ الاخير للإقتراض .

و تعني هذه الصفة أن البنوك عندما تحتاج الى السيولة و لم تعثر عليها في أماكن أخرى تلجأ الى البنك المركزي لتطلب منه إعادة تمويلها ، يمكن البنك المركزي وفقا لظروف و شروط معينة أن تقوم بمنح قروض لهذه البنوك على سبيل إعادة التمويل.

و يقوم البنك المركزي بعملية إعادة تمويل البنوك عادة مقابل حصوله على أصول تتمثل في السندات التجارية (و حتى سندات عمومية مع اعتبار هذه الحالة إصدار نقديا لصالح الحزينة صاحبة هذه السند**ات )،** و تقدم البنوك هذه السندات إما في إطار عملية **إعادة الخصم ،** أو كضمان لقروض يمنحها لها مباشرة في الحساب الجاري أو في إطار عمليات السوق المفتوحة ، و في كل هذه الحالات يقوم البنك المركزي **بتنقيد** هذه السندات أي إصدار نقود قانونية لفائدة النظام البنكي مقابل حصوله عليها.

**ب-الاصدار من طرف البنوك التجارية "خلق نقود الودائع":**

يقصد بعملية خلق "إنشاء أو اشتقاق أو توليد " نقود الودائع **،** توليد ودائع جديدة من الودائع الاولية **،و** تعتمد هذه العملية على إجراءات متسلسلة ضمن دورة محددة يطلق عليها دورة خلق نقود الودائع .

ويعتمد ميكانيزم إنشاء "خلق " الودائع على القاعدة الشهيرة **"الودائع تسمح بالاقراض و القروض تخلق الودائع**" و بالتالي يمكن للبنك منح قروض تفوق حجم الوديعة الاولية.

خلق نقود الودائع هي انعكاسات للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالودائع و القروض ، و هي ليست نقودا ملموسة بل نقود ائتمانية تم خلقها نتيجة تكرار عمليات الايداع و الاقراض

مثال بسيط:حالة وجود بنك تجاري بسيط و تم ايداع 500 وحدة نقدية.

ميزانية بنك تجاري

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الاصول | المبلغّ | الخصوم | المبلغ |
| احتياطي اجباري  صافي او قروض | 50  450 | وديعة أولية | 500 |
| المجموع | 500 | المجموع | 500 |

حسب ميكانيزم البنك كل وديعة جديدة تسجل في جانب الخصوم كمورد و تقتطع منها نسبة مئوية منها كأحتياطي اجباري و في مثالنا هنا 10% و الباقي يعتبر صافي من اي التزام يمكن استخدامه كقرض جديد يعطي و المعروف ا ن اي قرض يفتح له حساب جديد كوديعة و يسجل كالتالي:

ميزانية البنك التجاري

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الاصول | المبلغ | الخصوم | المبلغ |
| احتياطي اجباري 1  احتياطي اجباري 2  قروض  صافي 2 | 50  45  450  405 | وديعة اولية  وديعة ثانية | 500  450 |
| المجموع | 950 |  | 900 |

احتياطي ودائع قروض

500

50 450

450

45 405

405

40,5 364,5

. . .

. . .

. . .

0 0 0

500= 500 500

**جـ- خلق النقود من طرف الخزينة العمومية:**

تتدخل الخزينة العامة مباشرة في خلق النقود مثل البنوك التجارية لأنها بإمكانها أن تزيد من الودائع و تستطيع جذب الجمهور (ودائع المؤسسات العامة و الخاصة ) و ذلك بأسلوبين هما:

* من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة.
* من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية ،لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة.

1. **العرض النقدي "العوامل المؤثرة في إمكانية البنوك التجارية في خلق نقود الودائع"**

إن قدرة البنوك التجارية في خلقالنقد ليست مطلقة فواقعالامر أن هذه القدرة تخضع لعدد من القيود منها ماهي طبيعية و منها ماهي قيود نظامية:

1. **القيود الطبيعية:**

* **القاعدة النقدية:** بين القاعة النقدية و قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع علاقة طردية ، إن حدوث زيادة في القاعدة النقدية يؤدي الى زيادة إمكانية البنك في التوسع المضاعف في القروض المصرفية و العكس بالعكس.
* **تأثير نسبة الاحتياطي القانوني من الودائع:** بين الاحتياطي القانوني و قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع علاقة عكسية ،فإنخفاض معدل الاحتياطي الالزامي من الودائع يوفر للبنوك التجارية احتياطات قائضة للإقراض ، و بالعكس فإن ارتفاع معدل الاحتياطي الالزامي يخفض من قدرة البنوك على التوسع المضاعف في القروض المصرفية .

و واقع الامر فإن معظم البنوك التجارية تحتقظ بإحتياطات تزيد عن الحد الذي تحدده السلطات النقدية تدعيما لمركزها المالي خوفا من حدوث أي سحب مفاجئ أو نتيجة لعدم وجود طلب كاف على القروض.

* **تأثير نسبة العملة الى الودائع تحت الطلب "نسبة التسرب C":**

كلما كانت نسبة تسرب العملة خارج البنوك أكبر ، كلما زادت حصة الجمهور من القاعدة النقدية ، و كلما انخفضت إمكانية البنك على التوسع المضاعف في الأئثمان المصرفي .

في البلدان النامية تنتشر عادة استخدام النقود الورقية ، مما يؤدي الى تسرب جانب كبير من الاحتياطات النقدية من البنوك التجارية ، و يترتب على ذلك الحد من قدرة البنوك التجاريى على التوسع في الأئتمان و خلق نقود الودائع.

1. **القيود النظامية :**

اذا ما تذكرنا مالتقلبات عرض النقود من تأثير على القوة الشرائية و على مستوى النشاط الاقتصادي اتضح لنا كيف تؤثر الاحوال الأثمانية تأثيرا هام على مستوى الرخاء و كيف تعظم الحاجة الى وجود هيئة ذات سلطات فعالة في تنظيم الأثمان تستخدم عدد من الاساليب أو الادوات الفنية المتاحة له في إطار سياسة القروض، هذه السياسات و الاساليب التي يختلف مدى الاعتماد عليها بإختلاف الوضع الافتصادي و تغير الظروف المحيطة بمزاولة هذه السياست ، و التي تسمح بالثأثير على عرض "مستوى السيولة "البنوك و طلب "عبر التأثير على معدلات الفائدة" القروض من حيث الحجم و وجهة القروض "تأثير انتقائي" مجموعة هذه الاساليب تكون في مجموعها بما يعرف **بأدوات السياسة النقدية.**

1. [↑](#footnote-ref-1)